مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية Issn 2602-7321

المجلد: 04 العدد: 03 السنة: 2021 ص.ص: 674 - 701

واقع الاستثمار السياحي في ظل سياسات و برامج التنمية السياحية في الجزائر

The reality of tourism investment in the light of tourism development policies and programs in Algeria

مريم ياحي، جامعة المسيلة، الجزائر، Meriem.yahi@univ-msila.dz

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/09 **تاريخ قبول المقال**: 2021/12/26

الملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تقييم أداء قطاع السياحة في الجزائر، ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،من دراسة تحليلية للمنظومة التشريعية المتعلق بالحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب والوطنيين في مجال الاستثمار السياحي، وبالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات والمعطيات بغرض تحديد فعالية هذه السياسات والبرامج التي تعتمدها الحكومة الجزائرية في سبيل النهوض بهذا القطاع، وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030(SDAT)؛ وإجراء مقارنة بين هذه البرامج والمخططات مع واقع مناخ الجزائر البيئي والأمن والتشريعي. لنصل كختام البحث إلى لزوم التوجه نحو تطوير سبل الاستثمار السياحي كبديل للمحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، السياحة، التنمية السياحية، المخطط التوجيهي للسياحة.

Abstract :

Although Algeria is rich in tourism wealth, which can make it an important tourist pole, this is not enough for the establishment of a real tourism industry, but effective policies and programs should be adopted to value those resources and exploit them optimally, to achieve sustainable economic and social development for the country, so Algeria must activate Tourism investments that mainly contribute to achieving sustainable economic tourism development, and adopting the principle of tourism planning to achieve integration and development among all sectors.

Keywords: tourism investment, tourism, tourism development, tourism master plan.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية Issn 2602-7321

المجلد: 04 العدد: 03 السنة: 2021 ص.ص: 674 - 701

المقدمة:

يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي احد الحلول الممكنة للخروج باقتصاد متنوع بعيدا عن قطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، حيث أصبح يمثل احد الأولويات في برامج التنمية في اغلب الدول المتقدمة، بل حتى الدول النامية أظهرت اهتماما كبيرا للاستثمار في القطاع السياحي .

بما أن السياحة هي عامل من عوامل التطور، وجب الأخذ بالاستثمارات في القطاع السياحي كونها تشكل صناعة القرن الواحد والعشرين، وبالتالي تعتبر خيارا استراتيجيا من أجل تنوع الصادرات وتحفيز القطاعات الأخرى التي لها علاقة بالنشاط السياحي. ان قطاع السياحة في الوقت الحالي، أصبح هو الطريق لتحقيق التنمية والتوازن الإقتصادي، بحيث عرفت السياحة بأنها الصناعة بلا دخان وهي تعتبر المصدر الأول في دول العالم الثالث لهذا قامت الجزائر بجهود كبيرة،من أجل الوصول إلى الجودة السياحية المطلوبة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بتحفيز الإستثمارات في القطاع السياحي، سواء كان مستثمر أجنبي أو وطني،ومن هذا ما نلاحظ على المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030، وهي بذلك تسعى الى كسب موقع جديد على الخريطة السياحية العالمية والعربية، فهذه البرامج والمخططات (2025 ومدد الى 2030)، جاء برؤية تهدف الى رفع حصتها السوقية في السياحة العالمية، وهذا مايدل على إدراك الحكومة الجزائرية لأهمية وضرورة تعزيز قطاع الإستثمار السياحي، وعصرنته بما يواكب التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية سياسات وبرامج التنمية السياحية في الجزائر؟**

الهدف من الموضوع: سعي الدول دائما للرقي بشعوبها، سواء المتقدمة أم الدول النامية مثل الجزائر وباقي الدول العربية، التوجه نحو السياحة البيئية أو السياحة الطبيعية بإستغلال الثروات الموجودة في الجزائر هو الخيار الأمثل بدل التركيز على موارد المحروقات، لما تضفيه من خدمات للمواطن وللإقتصاد الوطني.

المنهج المعتمد في الدراسة: موضوع الاستثمار السياحي يعتمد بشكل كبير على المنهج التحليلي لمعرفة مؤشرات وفعالية السياسات والبرامج التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لجذب قدر اكبر من الاستثمارات

الأجنبية للجزائر، وتشجيع الاستثمارات الشبابية الوطنية في هذا المجال، بالاعتماد على تحليل النصوص التشريعية والمخططات التنموية.

وعليه سنتطرق لدراسة واقع الاستثمار السياحي في ظل سياسات وبرامج التنمية السياحية في الجزائر من خلال تقسيمها إلى المبحثين المواليين:

المبحث الأول: المناخ الجاذب للاستثمارات السياحية في الجزائر.

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا في تفعيل النشاط السياحي، فهو يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، وهذا ما نحاول ابرازه من خلال اعطاء فهما واضحا لمصطلح الاستثمار السياحي(كمطلب اول)، كما نبين أهم نقاط جذب المستثمر الاجنبي في مجال السياحة من خلال بيان مناخ الاستثمار التشريعي والتنظيمي(كمطلب ثاني).

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي:

للسياحة والاستثمار السياحي تعريفات مختلفة، كلها تصب في جانب تحقيق الكسب المالي سنحاول الاشارة الى بعضها.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار السياحي:

عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه :" التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص المستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة يحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة ".[1]

[1] - رعد مجيد العاني، " الاستثمار والتسويق السياحي"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط01،2008، ص 19.
قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة، واقع السياسة الإستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد5، تامنغست، 2018، ص31.

الاستثمار السياحي هو توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة مثلا كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة[1].

الاستثمار السياحي هو عبارة عن إنفاق على رأس المال الثابت ورأس المال المتحرك ورأس المال غير ملموس بهدف تكوين استثمارات سياحية جديدة والمحافظة على الاستثمارات القائمة أو تجديدها[2].

الاستثمار السياحي هو استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد على رؤوس الأموال المستغلة[3]، وتتمثل الصناعة السياحية في جميع الهياكل والمؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في السائح، وتقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية من طرق ومطارات ومواصلات واتصالات وهياكل قاعدية مخصصة للراحة من مناطق الاستجمام ومطاعم وأندية وتظاهرات ثقافية وكلها ناتج للاستثمار السياحي[4].

وينظر إلى الاستثمار السياحي على أنه القدرة على الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعادة رأس المال البشري في مجال السياحة من أجل زيادة وتحسين الطاقة الانتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة[5].

وهو مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر في توجيه استثماره إلى بلد آخر، ويبدو أن المناخ الاستثماري لايقتصر على الحدود الاقتصادية، بل تجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية، والمنشأة السياحية السائدة في البلد المعني، حيث

---

[1] تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012_2013، ص38.

[2] زغاش عبد القادر، دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات السياحية الساحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.ص 15.

[3] جميل احمد توفيق، الاستثمار وتحليل الاوراق المالية، دار المعارف مصر، 2000، ص66.

[4] لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017_2018، ص79_80.

[5] شابي حليمة، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014_2015، ص 30.

تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة[1].

وعرفته المنظمة العالمية للسياحة على أنه: التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص في المستقبل.

الفرع الثاني: تعريف المشرع الجزائري للاستثمار السياحي:

أما المشرع الجزائري فقد عرف الاستثمار السياحي ضمن المادة الثانية من الأمر رقم 01_03 بما يلي:

1_اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات أو تأهيل أو إعادة الهيكلة.

2_المساهمة في رأس المال في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3_استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية[2].

لقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا ضمن استراتيجياتها التنموية بهدف الارتقاء بالسياحة وجعلها من القطاعات المدرة للثروة، إذ سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية، وذلك من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والكيفية جاءت ضمن التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية .

المطلب الثاني : مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر:

يندرج مفهوم مناخ الاستثماري ضمن مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجاذبة لرؤوس الأموال سواء الوطنية أو الأجنبية، حيث يعد مناخ الاستثمار في الجزائر مناخا جاذبا لتميزه بعدد من الخصائص المشجعة على الاستثمار فيه، سأتناول في هذا المطلب: (كفرع أول) التحفيزات الممنوحة للمستثمرين السياحيين، أما (الفرع الثاني) نخصصه لأجهزة وهيئات دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر، أما دور القطاع الخاص في ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر(فرع الثالث).

[1] واضح فواز، قطوش سمية، عوامل جذب الاستثمار ومقوماته في الصناعة السياحية بالجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص539.

[2] قانون رقم 01_ 03 المؤرخ في 20_8_2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم .

الفرع الأول: التحفيزات الممنوحة للمستثمرين السياحيين:

ستتناول في هذا الفرع التحفيزات الممنوحة للمستثمرين السياحيين في الجزائر والتي تتمثل في التحفيزات الجبائية، والمزايا الممنوحة للمستثمرين في مجال السياحة في ظل القانون 16_09[1].

أولا: التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين السياحيين:

نركز في دراستنا هذه على جانبين أساسيين: الإمتيازات الجبائية ضمن قوانين الضرائب (أولا) والإمتيازات الجبائية الممنوحة وفق نظام الإمتيازات الجديد(ثانيا).[2]

1/ الإمتيازات الجبائية الممنوحة ضمن قوانين الضرائب:

لقد منح المشرع الجزائري عدة امتيازات جبائية في ظل النظام العام ضمن قوانين الضرائب المختلفة من أجل تشجيع الإستثمار السياحي وهي:

أ_ الإمتيازات الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات:

- تستفيد من إعفاء لمدة 10سنوات من الضريبة على أرباح شركات المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب بإنشاء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الإقتصاد المختلطة الناشطة في القطاع السياحي.

-تطبيق معدل 23% فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات على الأنشطة السياحية رغم أنها تدخل ضمن الأنشطة الخدماتية التي تخضع لمعدل 26%.

- تستفيد من إعفاء دائم لمدة ثلاث سنوات إبتداء من بداية ممارسة النشاط وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.

ب_الإمتيازات الممنوحة في مجال الرسوم على رقم الأعمال.

-لا تدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة لحساب الرسم على النشاط المهني المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار.

[1] الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية : WWW.mtatf.gov.dz.

[2] قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة. المرجع السابق ص 39.

-إخضاع الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي إنتقاليا وإلى غاية 31ديسمبر2019للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة 09%بدلا من 19%.[1]

ج_الإمتيازات الممنوحة في مجال حقوق التسجيل.

-الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل والذي يقدر ب05% لكل المقتنيات العقارية التي تتم من طرف المؤسسات السياحية الوطنية الخاصة المنشأة في إطار القوانين والتنظيمات سارية المفعول في المجال السياحي.

2/ **الإمتيازات الجبائية الممنوحة وفق نظام الإمتيازات.**

لقد قامت الدولة بوضع مجموعة من الآليات من أجل تشجيع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار السياحي بصفة خاصة، تمثلت في إنشاء وكالات وهيئات تشرف على منح عدة تسهيلات وإمتيازات جبائية في كل مرحلة من مراحل الإستثمار.

أ_ الإمتيازات الممنوحة في مرحلة إنجاز المشروع: منها

_ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستورة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار المعني، أي شراء السلع والخدمات بالمبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة بدل المبلغ بجميع الرسوم.

_الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

_الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية.

_ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

[1] سماعين عيسى، كريم بوزيان، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الإستثمار السياحي في الجزائر "دراسة حالة فندق لافالي بالشلف"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، الجزائر، المجلد 08، العدد03، 2019، ص134-133.

_ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار بالنسبة الإستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتها[1].

ب_الإمتيازات الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع:

بعد معاينة المشروع بغرض التأكد من الدخول في مرحلة الإستغلال والقيام بكل الواجبات أمام إدارة الضرائب، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تقوم هذه الأخيرة بإصدار قرار مرحلة الإستغلال والذي يمنح من خلال الإمتيازات الجبائية التالية:

___ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة 3 سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة (100) منصب شغل في لمدة 5سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة أكثر من 100منصب شغل عند إنطلاق النشاط.

_الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة 3 سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى (100) منصب شغل ولمدة 5سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة أكثر من (100)منصب شغل عند إنطلاق النشاط.

_الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات إبتداء من تاريخ الإقتناء،من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الإستثمار المعني بالنسبة للإستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتها.

ثانيا: المزايا الممنوحة للمستثمرين في مجال السياحة في إطار قانون 09/16:

بالرجوع إلى قانون الإستثمار 09/16 وهو الاخير، في القسم الثاني منه، نجد أنه قد منح للمستثمرين مزايا وتحفيزات جديدة إضافة إلى التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية، وهذه التحفيزات تشترك فيها كل أنواع الإستثمارات.

1: الامتيازات المتعلقة بالحصول على العقار:

القطعة الأرضية موطن المشروع يمكن أن تكون ملكية خاصة، عقد إيجار، أو ملكية خاصة للدولة تمنح عن طريق عقد الامتياز من طرف الوالي بالتراضي. وإذا كانت القطعة الأرضية موطن

[1] سماعين عيسى، كريم بوزيان، المرجع السابق، ص135- 134.

المشروع تتواجد داخل مناطق التوسع السياحي لابد من رأي المسبق للوكالة الوطنية لتنمية السياحة وموافقة الوزير المكلف بالسياحة.* يرخص الامتياز عن طريق الوالي وموافقة الوزير المكلف بالسياحة:

- ✓ الإتاوة الايجارية السنوية تمثل 1/33 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز[1].
- ✓ تخفيض الإتاوة الايجارية السنوية لمنح الامتياز للقطعة الأرضية.
- ✓ 90%خلال فترة الانجاز، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
- ✓ 50%خلال فترة الاستغلال، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
- ✓ الدينار الرمزي للمتر المربع الواحد خلال فترة العشر سنوات، بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا، الدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 15 سنة لولايات الجنوب الكبير.

2: الامتيازات الخاصة بالتمويل : المستثمرون الراغبون في إنجاز مشاريعهم وعصرنة منشآتهم السياحية في إطار مخطط الجودة السياحية على مستوى ولايات الشمال وكذا الولايات الجنوبية يستفيدون على التوالي من 3 % و4,5% من تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

في إطار اتفاقيات الإطار المبرمة بين الوزارة المكلفة بالسياحة ومختلف المؤسسات البنكية تم منح امتيازات خاصة بتمويل المشاريع السياحية وهي كتالي:

المساهمة بأكثر من 60 بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية، ومدة التعويض: 10 سنوات وأكثر، بمعدل تخفيض على الفائدة يقدر ب 03 سنوات وأكثر بالنسبة للمشاريع ذات الخصوصية والأولوية. مدة دراسة الملفات 40 إلى 60 يوم بالنسبة لإنجاز الاستثمارات. و 30 يوم بالنسبة للمشاريع التي هي مستغلة: التسجيل في الصندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتمويل التجهيزات، إمكانية المساهمة في تطوير رؤوس الأموال وهذا بالشراكة مع مؤسسة الجزائر استثمار[2].

[1] دخروف منير و وثوامرية ريم وفريحة ليندة، الاستثمار السياحي في الجزائر بين المقومات والمعوقات، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي الرابع حول : الاقتصاد السياحي وتدبير المقاولات السياحية، يومي 22-2018/06/23، المملكة المغربية،فاس،ص10

[2] المرجع نفسه، ص12

3: المزايا المشتركة الممنوحة لكل الإستثمارات:

هذه المزايا تختلف عبر مراحل إدارة هذا المشروع الإستثماري، فهناك مزايا تمنح في مرحلة الإنجاز وأخرى تمنح في مرحلة الإستغلال[1].

1_المزايا الممنوحة خلال مرحلة الإنجاز: شملت جميع أنواع الإستثمارات المذكورة في المادتين 01 و02 من القانون 16_09 المتعلق بترقية الإستثمار، دون أي تحديد من حيث طبيعة الإستثمار ولا من حيث المنطقة، إذ تستفيد جميع هذه الإستثمارات من الإمتيازات الناتجة عن هذا النظام والتي نصت عليها المادة 12 فقرة من قانون 16_09 سالف الذكر[2] وهي عبارة عن إعفاءات تتمثل في:

_ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

_ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني.

_ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية.

_تخفيض بنسبة 90%من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار.

- الإعفاء لمدة 10سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار من تاريخ الإقتناء (الرسم العقاري ورسم التطهير).

والإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2_المزايا الممنوحة خلال مرحلة الإستغلال: خلافا للمرحلة السابقة فقد حدد المشرع مدة الإعفاءات وهي3سنوات بعد معاينة المشروع في مرحلة الإستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر ومايلاحظ هنا أن الأمر 01_03 لم يحدد مدة الإعفاءات، لكن مع التعديل

---

[1] سماعين عيسى، كريم بوزيان، المرجع السابق،ص135.

[2] بلقنيشي الحبيب، بودربالة ملية، حوافز الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 2، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019، ص 119.

الذي تم بموجب الأمر 06_08حدد المشرع مدة الإعفاءات وهي 3سنوات طبقا للمادة 07 من نفس الأمر وهذه المدة حافظ عليها القانون رقم 16_09 وتشمل هذه الإعفاءات:

1_الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.

2_الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.

3_تخفيض 50%من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.الإعفاء الأخير مستحدث في قانون تطوير الإستثمار رقم 16_09 لم يكن منصوص عليه من قبل.

الفرع الثاني: أجهزة وهيئات دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر:

أصدرت الجزائر مجموعة قوانين تسعى من ورائها إلى تهيئة مناخ الاستثمار وتطويره[1]، كما جاءت هذه القوانين بضرورة إنشاء هيئات ووكالات تعمل على تنظيم الاستثمار ومرافقته أهمها :

1_ **المجلس الوطني للاستثمار** (CNI): وهو عبارة عن: " جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة "، ومن مهام هذا الجهاز مايلي :[2]

_ إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات .

_ يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب والقيام بعملية بحثية لها، كما انه يقوم بتقديم توصيات إلى المصالح الحكومية من اجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها .

_ إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات ANDI لحساب الدولة والمستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها .

---

[1] وضع المشرع الجزائري جملة من القوانين والتعليمات لضمان السير الحسن للمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع السياحي، وتوفير إطار قانوني ومناخ تشريعي وتنظيمي لهذه الاستثمارات .أولا : القانون رقم 01/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بالتنمية السياحية يهدف هذا القانون ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة . ثانيا : القانون رقم 03/03 ذي الحجة 1423 الموافق ل17 فبراير سنة 2003، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية.

[2] _ احمد سمير ابو الفتوح، " دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر "، المكتب العربي للمعارف، مصر، ط01، 2015، ص 46 .

_ اقتراح التدابير الأساسية التي من شانها إن تطور الاستثمارات، من خلال وضع إطار عام لخطة هذه الاستثمارات .

_ دراسة طلبات منح المزايا بعد توفر الشروط اللازمة لذلك، مع إصدار القرار الخاص بمنحها

_ رفع التقارير إلى مصالح الحكومة متضمنة اتجاهات الاستثمار وتنميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة .

2_ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** (ANDI) : انشات هذه الوكالة بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001، حيث جاءت من اجل تطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا APSIوذلك في 20 أوت 2002، **ومن بين مهامها**: تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يلي :[1]

_ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية .

_ تسجيل الاستثمارات وترقيتها في الجزائر والترويج لها في الخارج .

_ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع .

_ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم .

_ الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال .

_ تأهيل المشاريع وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار لأجل الموافقة عليها.

_ المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به .

3_ **الفرع الثالث: دور القطاع الخاص في ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر:**

يمثل القطاع الخاص دورا أساسيا في إنجاح عملية الاستثمار السياحي، فهو الشريك الفاعل في تحريك عجلة التنمية السياحية لما له من خبرة استثمارية تمنحه القدرة على دخول سوق المنافسة المحلية والدولية

[1] _ القانون رقم 09/16 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 اوت 2016، العدد 46، المادة 26، ص 22 .

أولا : القطاع الخاص ودوره في ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر:

إن للقطاع الخاص دور أساسي في ترقية الاستثمار السياحي، لكنه عادة ما يواجه تحديات تضعف دوره كقطاع ريادي ومشارك فعال في التنمية السياحية، حيث يتيح النشاط الاستثماري في قطاع السياحة فرصا استثمارية كبيرة، وقادرة على المنافسة في وسط سوق السياحة العالمية، واللازم هنا هو تطوير مرافق الخدمات السياحية، ولكن ضمن إطار استراتيجي يقوم على خطة واضحة[1]. من جهة أخرى تشكل السياحة فرصا غنية أمام القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي للاستثمار السياحي في الجزائر، لا سيما بعدما قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لأخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الوطنية والدولية، وبما أن القطاع الخاص مسؤول عن توفير البنية الفوقية لقطاع السياحة، فان دوره في تنفيذ خطة التنمية السياحية ضعيف، لذلك يتطلب من الأجهزة الحكومية مساعدة الإدارات السياحية في إدراك هذا المفهوم والإسهام الفاعل في تنفيذ مخطط التنمية السياحية من خلال التركيز على :[2]

1_ تضمين مفاهيم التنمية السياحية في أهداف الخطة التشغيلية للمشاريع السياحية التابعة للقطاع الخاص وتوضيح الآثار الايجابية على انجاز العمل .

2_ زيادة القدرة التنافسية للمنشآت السياحية وزيادة الإنتاجية وذلك من خلال العمل على تطوير خدمات سياحية منافسة وملائمة لتنمية السياحة .

3_ الاعتماد على العمالة الوطنية في تطوير قطاع السياحة لضمان مشاركة المواطنين بشكل أوسع في تنمية القطاع، ومن ثم في تفاعلهم مع خطة التنمية السياحية .

4_ توزيع الاستثمارات السياحية بشكل يسهم في تنمية المناطق المختلفة، والاستفادة من الإمكانيات والمقومات السياحية ومراعاة عدم التركيز على المدن الرئيسية فقط والضغط على البنية التحتية .

5_ زيادة دور القطاع الخاص الذي يمثل محور عملية التنمية السياحية لما يتمتع به من كفاءة إدارية وخبرة استثمارية، وقدرة تنافسية تؤدي إلى توفير المنتجات والخدمات السياحية بأسعار منافسة، كما يمتلك

[1] _ حمزة العرابي، أينال الفوزي، "مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر "، الملتقى الوطني حول: "القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة "، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، 27- 28 سبتمبر 2015، ص8 .

[2] _ موفق عدنان عبد الجبار الحميري، " أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2010، ص 264، ص265 .

القطاع الخاص كذلك رأس المال. وبالتالي فان دور القطاع الخاص في تطوير صناعة السياحة وتنويع مصادر الدخل القومي يعد مكملا للدور الحكومي .

ثانيا : عناصر جذب القطاع الخاص للاستثمار السياحي في الجزائر:

هناك العديد من العناصر التي تجعل القطاع السياحي محط أنظار استثمارات القطاع الخاص في الجزائر، ومن بين هذه العناصر التي تشكل حوافز جدية لقيام القطاع الخاص بمشروعات سياحية مشتركة، نذكر منها الآتي :[1]

1_ مناخ استثماري أفضل وإجراءات أسهل للاستثمارات الخاصة، من خلال التشريعات والقوانين المحفزة للمستثمرين، وبالتالي يمثل الاستثمار السياحي في الجزائر فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر .

2_ اعتبار قطاع السياحة من طرف الدولة كقطاع له أولوية مما سيضمن مزايا وضمانات هامة .

3_ توفر العديد من فرص الاستثمار السياحي للربح داخل الوطن، وتوفر الخبرات الجزائرية الناجحة ذات المستويات العالمية والعالية، لا سيما في مجال إدارة الفنادق والمطاعم وتأسيس المشاريع السياحية .

4_ توفر العديد من المقومات والمواقع التاريخية والدينية والبيئية والصحية، التي تعد من أهم المقومات العالمية جذبا للسياحة، فالجزائر تزخر بثروات سياحية هامة إذا ما استغلت بالطريقة المناسبة تصبح قطبا سياحيا عالميا بامتياز .

5_ توفر روح الضيافة والكرم، فضلا عن تنوع التراث والعادات القائمة وذلك بتعدد وتنوع مناطق الجزائر ومناظرها المختلفة مما يؤدي إلى اختلاف منتجاتها السياحية .

6_ أهمية السياحة الداخلية مما يستدعي النظر فيها لتلبية رغبات وطلبات المواطنين، وبالتالي تعتبر مدخلا رئيسيا لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر .

7_ مناخات متجانسة ومتكاملة، معالم تمكن من قضاء موسم سياحي في كل الفصول، فكل أنواع السياحة يمكن أن تمارس : سياحة شاطئية، سياحة أعمال، صيد، سباقات الرالي، سياحة صحية، مراكز معدنية، سياحة ثقافية ورياضية، سياحة المعالم الأثرية ... الخ .

8_ كون الجزائر مقصدا غير معروف سياحيا، مما يجعلها اتجاها جديدا للسياحة الدولية.

[1] الدليل السياحي العربي، المجلس الوزاري العربي للسياحة، قطر الإعلام والتسويق، جامعة الدول العربية، 2004 .

ثالثا: المزايا الإضافية الممنوحة لبعض المستثمرين:

يستفيد المستثمر السياحي كأي مستثمر من مبلغ يساوي أو يفوق خمسة مليار دينار 50.000.000.000دج شريطة الموافقة المسبقة من طرف المجلس الوطني للإستثمار.

يصنف الإستثمار السياحي من قبل الإستثمار المنصب على النشاطات ذات الإمتياز المنصوص عليه في المادة 15من قانون الإستثمارونشير الى انه إذا منح قانون السياحة امتيازات أفضل للمستثمر السياحي أفضل من ذلك المزايا التي يخولها قانون الإستثمار أو القانون الجبائي للمستثمر السياحي فإن المزايا التي يقدمها قانون السياحة هي الأفضل والأصلح للمستثمر السياحي، مع عدم إمكانية الجمع بين الإمتيازات.

وبهدف ضمان استثمار سياحي متوازن خول المشرع الجزائري للمستثمر السياحي الأجنبي نفس المزايا التي يتمتع بها المستثمر السياحي الوطني مع المناصفة في الحقوق التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، دون وجود أي تفرقة تذكر دون المزايا والحوافز،إذ تكون المعاملة مصنفة وتبقى مشاريع الإستثمار السياحي هي الأخرى رهينة المتابعة خلال فترة الإعفاء وتبقى الوكالة الوطنية في خدمة المستثمر السياحي مع جمعها الدائم المعلومات الإحصائية المختلفة عن تقديم المشروع، ويلتزم المستثمر بتقديم المعلومات المطلوبة إلى الوكالة حتى تتمكن من القيام بمهمة المتابعة الموكلة لها[1].

المبحث الثاني: دور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في تحقيق استراتيجية التنمية السياحية في أفق 2030:

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، ويعتبر الإطار الإستراتيجي لوضع سياسات التنمية السياحية لجميع القطاعات وجميع مناطق القطر الوطني،فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة[2].و هذا ما سنحاول تبيانه في المطالب التالية: الاول: الإطار الاستراتيجي للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والمطلب الثاني : دور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 في تحقيق استراتيجية التنمية السياحية، اما المطلب الثالث نخصصه للمشاريع السياحية في الجزائر.

[1] قويزي ليندة، لزول ليليا،مكانة الإستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة.العقيد آكلي محند اولحاج، البويرة، 2016_2017ص51.

[2] لخضر بن علية، المرجع نفسه، ص 126.

المطلب الاول: الإطار الاستراتيجي للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

يعتبر المخطط أن السياحة ليست فرعا ولا قطاعا للنشاط، بل إنها صناعة فنية، توافق بين ترقية السياحة والبيئة، وبالنسبة للجزائر فإن السياحة ليست خيارا، إنها ضرورة وطنية، بها أنها تشكل محركا للتنمية، وتبين التراث الوطني الثقافي والتاريخي، ومسرعا للنمو، تندرج السياسة السياحية الجديدة على تثمين المناطق والأقاليم بالاعتماد على مؤهلاتها وعلى أنشطتها، مع تجنيد الفاعلين الذي يعيشون عليها[1].

الفرع الأول: أهداف المخطط:

يتضمن الإطار الاستراتيجي لهذا المخطط، الأهداف الواجب تحقيقها من حجم استثمارات مادية ومالية للوصول إلى استيعاب عدد السياح وهي:

أولا: جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية.
- إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، توازنات الميزانية)[2].

ثانيا: حجز مكانة دائمة بين الوجهات السياحية العالمية: يسعى برنامج تثمين وجهة الجزائر إلى ترقية وتثمين صورة الجزائر في الخارج لتصبح وجهة سياحية تنافسية تكون أبرز ملامحه الأصالة والابتكار والنوعية[3].

[1] علي موفق، المرجع السابق، ص178.

[2] بليل فدوى، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000- 2010، ص 114.

[3] لخضر بن علية، المرجع السابق،ص128.

ثالثا: التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية[1].

رابعا: تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: من خلال التعريف بالموروث الثقافي والعادات والتقاليد، وعرضه ضمن منتوج سياحي مستدام يدمج فيه الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري وإظهاره أمام الشعوب الأخرى.

خامسا: الآثار على القطاعات الأخرى: النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عريضة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين، مع مراعاة الانسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى واحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2025)[2].

الفرع الثاني: مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030:

تتمثل مراحل تنفيذ المخطط فيما يلي:

أولا_وضع هيكل القيادة: يتعلق الأمر بالمرحلة الأولى من المسار، وبتعيين مدير الهيئة ومختلف رؤساء المهام والمكلفين المحليين بالمهام، ينظم اجتماع الانطلاق من أجل تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وشرح أهدافه ومحتواه، تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة، وتحديد البرنامج التقديري لإنجازه إضافة إلى توضيح أدوار كل متدخل وطريقة سير الهيئة وتخطيط اجتماعات العمل.[3]

ثانيا _ تنظيم ورشات العمل لكل مشروع: يتم إبراز هدف ورشات العمل في جمع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد وتحديد الطريقة العملية المناسبة، كما يعالج ضمن الورشات مختلف الإشكاليات (الفروع العقارية، الهياكل المالية، فيما بين القطاعات والمتعلقة بكل مشروع ذو أولوية[4].

ثالثا_ تعريف الاستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي: وذلك بتحديد مراحل تنفيذ مخطط العمل على مستوى القطب، وإعداد رزنامة تقديرية بما يتناسب ومختلف الدراسات الخاصة بدراسة السوق، دراسة قابلية الإنجاز ودراسات التهيئة،...الخ[5].

---

[1] بليل فدوى، المرجع السابق، ص114.

[2] لخضر بن علية، المرجع السابق، ص 128_129.

[3] بليل فدوى، المرجع السابق، ص 127_128.

[4] لخضر بن علية، المرجع السابق، ص 130.

[5] شابي حليمة، المرجع السابق، ص 245.

رابعا_ انطلاق المرحلة قبل العملية للمخطط: تتمثل هذه المرحلة في إجراء اجتماع اتصالي مع ممثلي القطاعات الاقتصادية، الفاعلين المحليين المعيينين بكل مشروع وممثلي مختلف الفروع للشروع في الدراسات، اختيار مقدمي الخدمات ومتابعة الدراسات، والبحث عن المستثمرين، المرقيين والمطورين.

وبهذا الخصوص تمت برمجة جلسات وطنية للتنمية السياحية لآفاق 2025 مع نهاية سنة 2007 وفي الثلاثي الأول من سنة 2008 بعنوان _إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من أجل تحول الجزائر إلى بلد سياحي _ وتنظم على مرحلتين:

_ جلسات جهوية في الأقطاب السياحية للامتياز، عقدت في عنابة، وهران، العاصمة، وبسكرة.

_ جلسات وطنية بالجزائر العاصمة.

ترمي هذه الجلسات إلى جمع كافة المتعاملين والشركاء في السياحة للتعرف على استراتجية التنمية السياحية لآفاق 2030، ومناقشة كل المسائل المتعلقة به وتقديم الاقتراحات[1].

خامسا_ انطلاق أول الورشات والمفاوضات: ويتم ذلك من خلال:

_ تنظيم مسابقات التحكم في الأعمال، اختيار مقدمي الخدمات، دراسات التنفيذ، انطلاق الورشات يتعين على رؤساء المهام بمجرد انطلاق الورشات الأولى، الشروع في المفاوضات الضرورية لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية[2].

سادسا_ وضع استراتيجية للترقية والاتصال: بتركيز الضوء على المتعاملين السياحيين ووكلاء الأسفار من أجل استعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر وإعطاء ضمانات بإحداث تنمية سياحية ذات نوعية ومنه يجب أن تكون الاستراتيجية على مراحل متتالية من تحديد الأسواق المستهدفة، التعريف بالمنتجات، وتحديد وسائل الاتصال.

سابعا _ إطلاق مخطط نوعية السياحة: يأتي ذلك بتحديد ومعرفة المؤسسات الفندقية، أصحاب المطاعم، الدواوين السياحية المحلية، وكالات السياحة والسفر، حيث تشمل عملية (مخطط نوعية السياحة) 20 من الحظيرة الفندقية[3].

[1] بليل فدوى، المرجع السابق، ص 128_129.

[2] لخضر بن علية، المرجع السابق، ص 131.

[3] شابي حليمة، المرجع السابق، ص245.

ثامنا_ تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يجب على الحركية التي شرع فيها لإنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة، بارتكاز على مخططات العمل المحدد على المرحلتين الثانية والثالثة، يتعين على هيئة القيادة عقد اجتماع كل ستة أشهر، للوقوف على درجة تقدم المشاريع وإحصاء الاختلالات، إعادة ضبط طريقة العمل الضرورية (تقارير المرحلة السنوية)[1].

المطلب الثاني: دور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 في تحقيق استراتيجية التنمية السياحية:

يهدف هذا المخطط إلى إنعاش السوق السياحية في الجزائر عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز، أو القرى السياحية المدرجة ضمن المشاريع ذات الأولوية المدعومة بمخطط النوعية والشراكة بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى مخطط التمويل السياحي.

الفرع الأول: مخطط تعزيز جاذبية وجهة الجزائر:

تعاني الجزائر من غياب الصورة والاستثمار السياحي، لهذا تم وضع مخطط من أجل تعزيز جاذبية الجزائر، يتموقع على مستوى الأقطاب السياحية من خلال الترقية والإعلام لتصبح وجهة سياحية واعدة ترتكز على الإبتكار والنوعية، ويتم ذلك من خلال تعزيز جاذبية وجهة الجزائر على مستوى الأسواق المطلوبة المحافظة عليها، من خلال منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوبة وحصر الفروع والمنتوج الواجب تطوره[2].

الفرع الثاني: الأقطاب السياحية للامتياز:

القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة، مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية، والدورات السياحية بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية وتعدد الأقطاب من خلال دمج العوامل الاجتماعية، الثقافية والأخذ بتوقعات طلبات السوق، وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة سبعة أقطاب سياحية[3].

---

[1] بليل فدوى، المرجع السابق، ص 130.

[2] عماري عصام وبوعناقة سعيد، رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، بين الوقع والمأمول،مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، جامعة منتوري قسنطينة، الإصدار 01، 2018، ص 411.

[3] زغاش عبد القادر، المرجع السابق، ص 126.

- **القطب السياحي للامتياز شمال شرق** : ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق اهراس .
- **القطب السياحي للامتياز شمال وسط** : الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو .
- **القطب السياحي للامتياز جنوب شمال غرب** : مستغانم، وهران، غين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان .
- **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق** : الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة .
- **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب** : توات، القرارة، طرق القصور : ادرار تيميمون بشار .
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير** : طاسيلي، اليزي، جانت .

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدد مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحية صحراوية، سياحية لاستجمام، سياحة علاجية وصحية)، وستسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي وبالتالي فان الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع .

الفرع الثالث: مخطط النوعية السياحية : لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، وهو ما جعل مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم، فالمخطط النوعي للسياحة يشمل :

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي .
- منح رؤية جديدة للمحترفين .
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية .
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية .

وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025، أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف باستراتيجية للتكوين، قصد تحفيز الجزائر سياحيا في أفاق[1] 2025 :

- ضمان الميزة الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي .
- الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية[2].

الفرع الرابع: مخطط الشراكة العمومية الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة لطلب الجماعي للمنتجات السياحية فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشات القاعدية كالمطارات والطرق، في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على حفظ النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية فالقطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، ويثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه .

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشركة العمومية الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من اجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي ن وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية ن لبلوغ مستوى تضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا .

الفرع الخامس: مخطط تمويل السياحة:

اخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، ولذلك فان المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء

[1] Tessa ahmed , economie touristique et aménagement du territoire , alger , Ed,office des publications universation , 1993 , p24-25

[2] _زغاش عبد القادر، المرجع السابق، ص 128 .

لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقي أو المطور أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة، فالأمر يتعلق ب :

- مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال[1].
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية التمديد في مدة القرض .
- مرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع من خلال نظام مرافقة مالي .
- مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي .

***تقييم**: من خلال دراسة نموذج التهيئة السياحية لسنة 2030 توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات هي :

- ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الأول الذي كان بعد الاستقلال وماتبعه من مخططات، أعطيت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة، وهذا تماشيا مع المنهج الاشتراكي لتلك الفترة .
- التأخر في انجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع .
- عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي كان من الأسباب التي لعبت دورا هاما في تعطيل وإهمال هذا القطاع ووافقها تراجع في عدد الوافدين .
- عدم وجود طاقات إيواء كافية وتوزيعها مرتكز أساسا على المنتوج الحضري يليه المنتوج الشاطئ أما باقي المنتجات فطاقات إيواء ضعيفة .
- تدفق ضعيف للسياح، معظمهم جزائريين مقيمين بالخارج .

[1] _ زغاش عبد القادر، المرجع نفسه، ص 129، ص130 .

- ضعف نوعية المنتوج السياحي بالرغم من المؤهلات المميزة له والمقدمة على مستوى المؤسسات الفندقية وهياكل الاستقبال التي تتميز هي الأخرى بضعف طاقتها وعدم احترامها للمعايير المعمول بها عالميا، وعدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع .
- ضعف الإيرادات السياحية للجزائر، وعجز الميزان السياحي الجزائري نتيجة زيادة النفقات والذي كان السبب هو ازدياد السياحة العكسية بسبب عدم وجود تحفيزات لتشجيع السياحة الداخلية .
- عدم توفير البرامج التدريبية والتعليمية حول مختلف جوانب السياحة وخصوصا لفائدة الموظفيين المعنيين مباشرة بالنشاطات السياحية كما يجب أن تشمل تلك البرامج على مجموعة واسعة من المواضيع مثل تعلم اللغات الأجنبية وتقنيات الأعمال والسياحة والتأثيرات البيئية الاجتماعية والثقافية.
- عدم تنويع المنتوج إذ أن للجزائر مقومات لا توجد في بلدان أخرى كطول الشريط الساحلي 1200 كلم الذي يشجع السياحة الشاطئية، وصحراء كبرى تحتل 80% من المساحة الكلية والتي تحتوي على معالم أثرية وتاريخية كالهقار والطاسيلي كما تحتوي على أكثر من 200 منبع معدني منتشرة عبر مخالف أنحاء الوطن.
- عدم تطبيق سياسات صارمة بتطبيق معايير الاستدامة في المؤسسات السياحية من إعادة تدوير النفايات .
- استخدام الطاقة البديلة، حسن استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق سياحة المستدامة .
- تعمل الجزائر على تشجيع السياحة العربية وذلك من خلال فتح الخطوط الجوية وإقامة المعارض والمشاركة في المهرجانات التي تفتح المجال للتبادل الثقافي وفرصة التعرف بالمنتوج السياحي ؛ وتعمل الجزائر على إتباع تكنولوجيات جديدة لتسهيل عمليات الدفع والحجز وتحويل الأموال فهذا يعتبر من المعوقات التي تواجه الأجانب[1].

[1] سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجيلالي بالنعامة، خميس مليانة، الجزائر، العدد 02، جوان 2017، ص 22 .

المطلب الثالث: المشاريع السياحية في الجزائر:

إن الجزائر في الوقت الراهن تحاول تصحيح مسار التنمية بالقطاع السياحي انطلاقا من بعث مشاريع سياحية متنوعة، فقد قدرت عدد المشاريع السياحية قيد الإنجاز ب 287 مشروعا سياحيا في سنة2007 ، وقد بلغ معدل الإنجاز المتوسط ب% 62.10 ، وهذه المشاريع سوف تسمح بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية بطاقات إيواء جديدة، وقدر عدد المناصب الممكن استحداثها ب 10544 منصب شغل مباشر، أي بمتوسط 0.32 منصب شغل مقابل كل سرير منجز، ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر ب 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير.

- **الجدول رقم 01: المشاريع المنجزة:**

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع	58	106	107	67
معدل النمو %	_	82.76%	0.94%	37.38%
عدد الاسرة	2414	8439	16210	7735
معدل النمو %	_	.09%132	3.24%	43.19%
عدد العمال	9511	0495	4764	4472
معدل النمو%	_	%158.79	11.35%	45.33%

- **المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية.**

- **الجدول رقم 02: مشاريع في طور الإنجاز:**

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع	504	584	764	799
معدل النمو%	_	%15,87	30.82%	4.58%
عدد الاسرة	138 69	670 76	772 101	866100
معدل النمو %	_	10.89%	32.74%	0.89%
عدد العمال	835 28	592 32	840 44	879 41
معدل النمو%	_	13.03%	37.58%	6.60%_

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية.

والملاحظ هنا ان المشاريع قيد الانجاز عددها اكبر مقارنة مع المشاريع المنجزة، مما يشير الى ان العديد من المستثمرين يستفيدون من تحفيزات في المشاريع، كما ان هذه النسبة تعتبر جيدة مقارنة بسابقتها لسنة 2014-2015 اذ لم يتجاوز عددها سوى 09 مشاريع،وقد تركزت معظم المشاريع بنسبة

53.2% في الولايات الساحلية .كما تم رصد 882طلب استثمار سياحي مسجل من بداية سنة 2007، حيث تتطلب هذه المشاريع السياحية الجديدة مساحة اجمالية من الاراضي تقدر ب 4975 هكتار،اما طاقات الايواء المنتظرة تحقيقها من خلال انجاز هذه الطلبات فقد قدرت ب 239.246سريرا واستحداث 80.604 منصب شغل مباشر[1].

وفي اطار دعم المشاريع خلال هذه السنوات قامت اللجنة الوطنية بالمصادقة على مخططات المشاريع الاستثمارية ابتداء من 2011على 208 مشروعا سياحيا، ولكن لاحظنا تراجعا في انجاز المشاريع خلال السنوات 2015-2018 بسبب التكاليف وضعف التمويل. فقد بلغ عدد المشاريع المصادق عليها ب67 مشروعا فقط. مضيفا الى ان تنفيذ مخطط المديرية للتهيئة السياحية لافاق 2030يكرس السياحة كنشاط مدعم للنمو الاقتصادي من خلال استحداث مناصب شغل دائمة.

الخاتمة:

نجاح الاستثمارات السياحية في الجزائر يتطلب مجهودات جبارة من طرف جميع الفاعلين في السياحة، وإشراك جميع القطاعات الأخرى التي تساهم مباشرة أو غير مباشرة من أجل تحسين صورة الجزائر السياحية، وذلك بالاعتماد على المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة الذي يعمل على تثمين صورة الجزائر وجعلها وجهة سياحية مفضلة لدى المواطنين، وكذا الأجانب من خلال توفير هياكل سياحية تنافسية تستجيب للطلب المحلي و ترقى الى المستوى العالمي، استجابة للفرص والإمكانيات السياحية الهائلة التي تزخر بها الجزائر غير المستغلة والمهملة والتي تعتبر فرصة ضائعة بالنسبة للجزائر، من أجل تنويع الصادرات والخروج من الاعتماد على النفط في المداخيل بالعملة الصعبة.

-النتائج:

- العقار السياحي كمورد دائم ومستقر يعتبر من أهم بدائل الثروة البترولية وخصوصا في ظل ماشهدته هذه الأخيرة من تذبذب وعدم إستقرار الأسعار.
- المناخ الإستثماري هو العامل الأساسي لجذب المستثمرين السياحيين والنهوض بالإقتصاد الوطني وهذا ما يتطلب تحسينه قبل منح هذا القطاع اي تحفيزات أو امتيازات.
- توزيع الفعاليات السياحية في كل مناطق التراب الوطني.

[1] دخروف منير و وثوامرية ريم وفريحة ليندة، المرجع السابق، ص6.

• إن للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية استراتجية متكاملة الأبعاد لتنمية القطاع السياحي وفق معايير التنمية المستدامة، تحتاج إلى تجسيد على أرض الواقع وتفعيل كل الإجراءات التحفيزية لتشجيع وبناء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص لترقية السياحة والصعود بها في الجزائر.

المقترحات:

• وجوب الإهتمام الكبير بالإستثمار السياحي من قبل الحكومة ورجال الأعمال.

• الإهتمام بكل المناطق السياحية الأخرى وجميع أنواعها وبالأخص السياحة الصحراوية، من توفير فنادق والأمن وتحمل الدولة تكاليف الإستثمار السياحي في الإستثمارات التي تنجز فيها.

• يجب تنظيم وحماية العقار والعمل على الوعي السياحي لدى الأفراد من أجل المحافظة عليه.

• وجوب توفير قروض بنكية وذلك بقيام بإصلاحات للإدارة الجزائرية وتسهيل إجراءاتها.

• المواصلة على تحسين بيئة استثمارية ملائمة للإستثمار السياحي.

• ضرورة توفير الأمن السياحي الذي يضمن للمستثمر الآجنبي أو الوطني الإستثمار دون مخاوف.

• سن قوانين أكثر فعالية لتشجيع وتنظيم القطاع السياحي، والتقليل من الإجراءات الإدارية المعقدة لتسهيل المشروعات لدى المستثمرين..

• الاهتمام بالصناعات التقليدية لأنه عامل جذب للمستثمر الأجنبي، لمساهمة هذه الصناعات في ترقية السياحة الجزائرية.

قائمة المراجع:

أولا: النصوص القانونية:

- القانون رقم 01/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بالتنمية السياحية.
- قانون رقم 01_ 03 المؤرخ في 20_8_2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم.
- القانون رقم 03/03 ذي الحجة 1423 الموافق ل17 فبراير سنة 2003، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية.

- القانون رقم 09/16 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016، العدد 46.

ثانيا: الكتب:

- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، " أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2010.
- الدليل السياحي العربي، المجلس الوزاري العربي للسياحة، قطر الإعلام والتسويق، جامعة الدول العربية، 2004 .
- احمد سمير ابو الفتوح، " دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر "، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015.
- - رعد مجيد العاني، " الاستثمار والتسويق السياحي "، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،.2008

ثالثا: الأطروحات والمذكرات:

- تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012_2013.
- زغاش عبد القادر، دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات السياحية الساحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
- جميل احمد توفيق، الاستثمار وتحليل الاوراق المالية، دار المعارف مصر،200،
- لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017_2018،
- شابي حليمة، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014_2015.

رابعا: المقالات:

- واضح فواز، قطوش سمية، عوامل جذب الاستثمار ومقوماته في الصناعة السياحية بالجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2018.

- سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجيلالي بالنعامة، خميس مليانة، الجزائر، العدد 02، جوان 2017.
- بلقنيشي الحبيب، بودربالة ملية، حوافز الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2019.
- سماعين عيسى،كريم بوزيان، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الإستثمار السياحي في الجزائر، دراسة حالة فندق لافالي بالشلف، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08، العدد03، الجزائر، 2019.
- قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة، واقع السياسة الاستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تامنغست المجلد7، العدد5،2018.

خامسا: المداخلات في الملتقيات:

- دخروف منير و وثوامرية ريم وفريحة ليندة، الاستثمار السياحي في الجزائر بين المقومات والمعوقات، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي الرابع حول : الاقتصاد السياحي وتدبير المقاولات السياحية، فاس، المغرب، يومي 22-2018/06/23.
- حمزة العرابي، أينال الفوزي، "مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر "، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول: "القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة "، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، 28/27 سبتمبر 2015.

المراجع باللغة الاجنبية:

. Tessa ahmed , economie touristique et aménagement du territoire , alger , Ed,office des publications universation , 1993.